

اثر السياسة النقدية في حجم الائتمان المصرفي الزراعي في العراق للفترة 2000 - 2014

علي جابر عبد الحسين المعالي^a ، * ، حيدر حميد بلاو^b ، مقداد جاسم عبد^c
a - جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية
b - جامعة المثنى / كلية الزراعة
c - جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية

المخلص

للسياسة النقدية دور مهم وكبير في توجيه النشاط الاقتصادي ولاسيما النشاط الصناعي والزراعي عبر ادوات السياسة النقدية للتأثير على حجم الاقراض والاقتراض من مؤسسات الاقراض المتخصصة مثل المصرف الزراعي، وهنا تستهدف الدراسة بيان اثر السياسة النقدية على حجم الائتمان المصرفي لبعض المصارف المتخصصة باستخدام البرنامج الاحصائي spss لقياس اثر السياسة النقدية التي تتمثل (اسعار الصرف ، سعر الفائدة ، الارقام القياسية للأسعار) على حجم الائتمان المصرفي الزراعي.

© 2017 جامعة المثنى . جميع الحقوق محفوظة

معلومات المقالة

تاريخ البحث

الاستلام : 2017/5/16
تاريخ التعديل : 2017/5/25
قبول النشر : 2017/7/4
متوفر على الأنترنت : 2018/6/9

الكلمات المفتاحية :
السياسة النقدية
سعر الصرف
الائتمان المصرفي
سعر الفائدة
المصرف الزراعي

Abstract

Monetary policy has an important and unique role in directing of economic activity, especially industrial and agricultural activity, through the monetary policy tools in order to affect the lending and borrowing size from the specialized lending institutions like Agricultural Bank. This study aims at determining the effect of monetary policy on the size of bank credit for the specialized bank, by using SPSS to measure this effect by the Monetary policy factors such as (exchange rates, interest rates, and price indices) on the size of agricultural bank credit.

الاهداف التي تسعى لها السلطة النقدية عبر ادواتها الكمية والنوعية ، للسياسة النقدية مجموعة من الوظائف ومنها التحكم في حجم القروض والاقتراض المقدم من قبل المؤسسات المالية في التمويل قصير الاجل وكذلك التمويل طويل الأجل مثل المصارف الزراعية والصناعية والعقارية والمصرف التجاري ، ان أي تدخل من قبل السلطة النقدية في النشاط الاقتصادي لتحقيق هدف معين عبر احد ادواتها يمكن ان ينتج عنها بعض التشوهات والمشاكل في جانب اخر من الاقتصاد والتأثير على احد القطاعات الاقتصادية مثل الاقراض التي تقوم به المؤسسات المصرفية الزراعية ، وتناولت الدراسة أربعة مباحث وجاء المبحث الأول متضمن الاطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية والمبحث الثاني تضمن دور سعر الفائدة والأرقام القياسية

المقدمة

لقد ظهر الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي في القرن المنصرم وبرز هذا الاهتمام اثناء الأزمات النقدية والمالية ، وعدم الاستقرار الاقتصادي وزاد الاهتمام السياسة النقدية بتطور الأفكار والنظريات ولاسيما في نهاية القرن نفسه ، السياسة النقدية هي إحدى اهم أدوات السياسات الاقتصادية التي تدار من قبل السلطات النقدية للتحكم في عرض النقد والفائدة على النقود وحجم الائتمان المصرفي للتأثير على النشاط الاقتصادي بما يتسق مع سياسات الدولة العامة وأهدافها المرسومة من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وتحفيز النشاط الاقتصادي من اجل احتواء البطالة والوصول الى معدلات تضخم مقبول ، فالنقود يتم ادارتها من قبل السلطات النقدية وتوجيهها للوصول إلى

*
Corresponding author : G-mail addresses : ly37855@gmail.com .

السياسات الاقتصادية الاخرى من اجل التأثير على النشاط الاقتصادي وحسب وضع الدولة ، ويسعى البنك المركزي بهذه الاجراءات الى التحكم في عرض النقد من خلال كمية السيولة بالزيادة او بالنقصان(عبد الله ، 1990: 207) .

ويمكن ابراز مفهوم السياسات النقدية والتمويلية بمجموعة القواعد والإجراءات التي يصدرها البنك المركزي بغرض التأثير على حجم السيولة، وذلك للحد من التغيرات في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، والسيطرة على الائتمان المصرفي المتاح للقطاعات الاقتصادية بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة. ان التطورات التي شهدتها السياسة النقدية من خلال ما مر به الاقتصاد العالمي عبر المسارات والتطورات الاقتصادية والنقدية الكبيرة التي اتسمت كل منها بظروف مختلفة وتحولات اقتصادية ونقدية متباينة ، اذ كان أنصار المدرسة الكلاسيكية من اهم المعارضين في استخدام السياسة النقدية في ضبط وتوجيه التحويل المصرفي نحو القطاعات والوحدات الاقتصادية بصورة انتقائية ومن المعروف ان اثر النقود لديهم يكون فقط على الأسعار الاسمية أي ان النقود ليست لها تأثير على حجم الناتج الحقيقي ، لهذا فان الكلاسيك يرون ان هدف السياسة النقدية الوحيد ينحصر في تنظيم عرض النقد من اجل الحد من ارتفاع المستوى العام للأسعار فقط (السيد علي ، سعد الدين ، 2004: 353). وفي عقد العشرينات والثلاثينات من القرن المنصرم اثبتت التجارب العملية عدم كفاءة آليات السوق التلقائية ، في حل الازمة الاقتصادية التي عصفت بالنظام الرأسمالي (الكساد الكبير)، وبدأ يظهر الى العيان الخلاف حول تدخل الدولة من عدمه بعد الثورة الفكرية التي اتت بها المدرسة الكينزية ، والتي عرفت بالثورة المالية ، إذ بين كينز ان السياسة النقدية قليلة الفعالية وغير فعالة بصورة مباشرة كأداة لمواجهة الازمات الاقتصادية ولكن مع ذلك فان كينز والكنيزيين عموماً لم يستطيعوا ان يقصوا دور السياسة النقدية ، ولكن كان لها دور ثانوي او مساعد للسياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي(ثويني ، 2009: 125) ، معللين ذلك في ان السياسة النقدية لها تأثير ضعيف وغير مباشر على تحريك الطلب الكلي.

اما النقوديون فكان لهم رأي اخر بعد فشل السياسة المالية والأفكار الكينزية في حل المشكلة التي طرأت على النظام العالمي في عقد السبعينات من القرن المنصرم (ظاهرة الكساد التضخمي) التي عمت ارجاء الدول المتقدمة ذات النظام الرأسمالي وأزمة المديونية وفشل سياسات التنمية التدخلية في الدول النامية ، اذ تصدى النقوديون بزعامة العالم الاقتصادي (فريدمان) بأفكار جديدة ومحاولة احياء الفكر الكلاسيكي ولكن بصورة عصرية عادتا للسياسة النقدية اهميتها في امكانية تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، ويرى النقوديون ان التدخل المباشر في

للأسعار وسعر الصرف في السياسة النقدية بعد عام 2003 في العراق والمبحث الثالث اختص بالجانب التحليلي للدراسة والمبحث الرابع تضمن الاستنتاجات والتوصيات .

منهجية البحث

اهمية الدراسة

تأتي اهمية البحث لمعرفة الاثار التي تتركها السياسة النقدية على حجم الائتمان المقدم من قبل المؤسسات المالية المصرفية الزراعية في العراق .

هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى معرفة دور سعر الفائدة والأرقام القياسية للأسعار وسعر الصرف في السياسة النقدية وقياس تأثير هذه المؤشرات على حجم الائتمان المصرفي الزراعي .

مشكلة الدراسة

يعد انخفاض حجم الائتمان المقدم من قبل المصارف المتخصصة في العراق من اهم المشاكل التي تواجه القطاعات الاقتصادية المهمة في الدولة ولاسيما القطاع الزراعي وان تلك المؤسسات تابعة للدولة والتي تقدم القروض للمنتجين من اجل تكوين وتراكم راس المال.

فرضية الدراسة

يستند البحث الى فرضية مفادها (ان استخدام ادوات السياسة النقدية يولد أثراً على حجم القروض المقدمة من قبل المؤسسات المالية المتخصصة).

مجتمع وعينة الدراسة

اتخذت الدراسة السلسلة الزمنية الخاصة بحجم القروض الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعي وسعر الفائدة لدى البنك المركزي والأرقام القياسية للأسعار وسعر الصرف والاعتماد على البيانات المنشورة للمدة من 2000 – 2014 واعتمدها كعينة للدراسة.

الاطار النظري

السياسة النقدية

❖ مفهوم السياسة النقدية

السياسة النقدية هي مجموعة الاجراءات والقواعد التي تقوم بها السلطات النقدية المتمثلة (بالبنك المركزي) والتي تسيطر من خلالها على شؤون عرض النقد والائتمان المصرفي ، ويتم ذلك عبر التأثير على كمية النقود (كمية وسائل الدفع) بما يتناسب مع

هذه الاداة من خلال قيام البنك المركزي بزيادة او خفض سعر اعادة الخصم للتحكم في حجم الاقراض المقدم من قبل المصارف التجارية والمتخصصة حسب اهداف السياسة النقدية ان كانت انكماشية او توسعية .

2- عمليات السوق المفتوحة

ويقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بالدخول الى السوق المالية كبائع او مشتري للأوراق المالية الحكومية او الخاصة ، بهدف التحكم في حجم السيولة وبالتالي عرض النقد الكلي وبالتالي حجم الاقراض والاقتراض بما يتسق مع مستوى النشاط الاقتصادي المرغوب فيه (The European Central Bank , 2004: 79) وتعمل هذه الاداة وفق الالية الاتية : اذا كان هنالك حالة من الكساد في الاقتصاد فان البنك المركزي يقوم بسياسة توسعية عبر شراء الاوراق المالية وبالتالي زيادة عرض النقد لتزداد قدرة المصارف التجارية والمتخصصة على منح الائتمان ، والعكس في حالة رغبة البنك المركزي في استخدام سياسة انكماشية .

3- الاحتياطي النقدي القانوني

يلزم البنك المركزي جميع البنوك بان تضع نسبة مئوية يتم تحديدها وفق اهداف السياسة النقدية من مجموع ودائعها على شكل احتياطات نقدية وغير نقدية لدى البنك المركزي لمواجهة السحوبات التي يقدم عليها زبائنها (خليل ، 1982 : 609)، ان هذه النسبة من الاحتياطي النقدي يمكن ان تؤثر على مدى مقدرة البنوك التجارية والمتخصصة في منح القروض والاقتراض ، اذ تتناسب قدرة البنوك التجارية والمتخصصة على منح الائتمان عكسياً مع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني ، فإذا اراد البنك المركزي استخدام سياسة توسعية يقوم بتخفيض هذه النسبة وبالتالي زيادة مقدرة البنوك على منح القروض وبالتالي تنشيط الاستثمار وإذا اراد استخدام سياسة انكماشية قام بزيادة نسبة الاحتياطي القانوني وبالتالي ينعكس ذلك على مقدرة البنوك على منح الائتمان .ومن الجدير بالذكر هنالك مجموعة من الادوات الاخرى وتسمى الادوات النوعية وفيها يهدف البنك المركزي الى السيطرة على حجم الائتمان وعرض النقد بالتوسع او الانكماش ومنها (الاقناع الادبي) أي استخدام مكانته في اقتناع المصارف في تمويل قطاع معين او خفض تمويل قطاع بما يتماشى مع سياسات الاقتصادية الاخرى، او يستخدم سياسة سقوف الائتمان للحد من مقدرة البنوك على منح القروض بمقدار للفترة محدودة .

النشاط الاقتصادي يسبب مشكلة ، فلذلك يكون التدخل بصورة قليلة جداً وان يكون للسلطة النقدية الدور الاكبر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال اتباع قاعدة بسيطة تستند الى جعل الزيادة في عرض النقود تنمو بنسبة معينة مقاربة الى نسبة نمو الناتج القومي الصافي وترك الاقتصاد يعمل وفق اليات السوق الحرة(مناطي ، 2012: 34) .

ويرى النقديون ان الاقتصاد يكون بطبيعته مستقراً ولا يحتاج الى تدخل من قبل الحكومة في النشاط الاقتصادي ولكن يحتاج الى توجيه غير مباشر ، وبهذا المعنى فان النقديين سحبوا البساط من فعالية السياسة المالية لكونها سياسة تدخلية مباشرة .

❖ اهداف السياسة النقدية

هناك العديد من الاهداف التي تسعى لها السلطة النقدية (البنك المركزي) من اجل تحقيقها ومن اهم تلك الاهداف والتي تختلف اولوياتها تبعاً لفسفة السلطات النقدية ويمكن اجمالها كما يلي :-

- ✓ المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار .
- ✓ تهدف السياسة النقدية الى التأثير في عرض النقود نحو التوسع او الانكماش، من اجل التأثير في القوة الشرائية للمجتمع ، اذ ان الهدف من زيادة القوة الشرائية للمجتمع هو زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الانتاج والنمو الاقتصادي وإذا كان العكس تقوم السلطات النقدية بتخفيض القوة الشرائية(عبد الله ، 1999: 211).
- ✓ تعمل على تحسين ميزان المدفوعات بالتدخل للحد من التوسع في حجم القروض الممنوحة للوحدات الاقتصادية غير المصرفية من اجل خفض الاستيرادات، وكذلك عبر خفض حجم الائتمان المصرفي الذي يؤدي إلى انقاص سيولة هذه الوحدات الاقتصادية (الوتار ، 1994: 40).
- ✓ تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق مستوى عالٍ من الاستخدام عبر تحفيز النشاط الاقتصادي ومحاولة الوصول الى أعلى مستوى ممكن من التوظيف الامثل للموارد الطبيعية والبشرية.

❖ ادوات السياسة النقدية

تقوم السلطات النقدية في أي دولة باستخدام مجموعة من الادوات للتحكم في عرض النقد وحجم الائتمان المصرفي لتحقيق اهدافها المرسومة وبالتنسيق مع السياسات الاقتصادية الاخرى ومن اهم تلك الادوات هي :-

1- سعر اعادة الخصم

وهو سعر الفائدة الذي يحدده البنك المركزي لاحتساب القيمة الحالية للأوراق التجارية والمالية الخاصة والحكومية التي تستحق الاداء في موعد لاحق (703 : 1998) (Williamj) ، وتعمل

إشارة سعر الصرف لتثبيت التوقعات التضخمية للجمهور باعتبارهما هدفاً وسيطاً لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار من خلال رفع قيمة الدينار العراقي . من الجدول (1) نلاحظ ان البنك المركزي العراقي اجري تعديلاً على سعر الفائدة المعتمد لديه ، ليصبح (7 %) عام 2005 بعد أن كان (6 %) عام 2004 ومن ثم (16 %) للأعوام 2006 و 2007 ، وجاء هذا الارتفاع من اجل دفع معدلات الفائدة لتأدية دورها في تشجيع ورفع مستويات الادخار وإمكانية الحفاظ على مستويات عوائد الإيداع لدى المصارف ، وكذلك السيطرة على معدلات السيولة الفائضة وبما يتناسب مع الاهداف الاقتصادية المرسومة وأولوياتها وتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي بشكل عام . ثم بدأ البنك المركزي العراقي بتخفيض سعر الفائدة بالتدريج في بعد عام 2008 وبسبب الازمة المالية الدولية وانخفاض اسعار النفط مما سبب خفض الإيرادات وجاء هذا التخفيض وحسب البنك المركزي العراقي من دون الإخلال بأسس ومبادئ الاستقرار الاقتصادي التي تعتمدها السياسة النقدية في تنفيذ أهدافها بخفض التضخم (البنك المركزي العراقي ، 2008 : 72) .

2- المستوى العام للأسعار

ان النجاح الذي احرزته السياسة النقدية في مواجهة التضخم الجامح للدولة في المدة التي تلت 2003 بعد صدور قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 ، واستخدامها اشارة سعر فائدة للسياسة النقدية في اطار تعاملاتها مع الجهاز المصرفي كان لها بصمة واضحة في مواجهة حالة التوقعات التضخمية المستمرة والمتصاعدة التي كانت تصيب وتخلخل الاستقرار الاقتصادي في الدولة العراقية وتعمل على سحق قرارات الاستثمار الحقيقي فيه من اجل مصالح قطاعات طفيلية مثل قطاع المضاربة ، ذلك قدر تعلق الامر بالقيمة الداخلية للنقود وبهذا أكسبت إشارة سعر الفائدة الاسمية على الدينار العراقي و للمرة الاولى ومنذ عقود طويلة مع اشارة سعر الصرف الاسمي زخماً استقرارياً قوياً ، انعكس بدوره على استقرار المعاملات في الاقتصاد الوطني للدولة واستطاع ان يحافظ على معدلات فائدة حقيقية موجبة للمرة الاولى في تاريخ الدولة بعد اكثر من ثلاثة عقود تفوقت فيها اسعار الفائدة الاسمية على نسب التضخم مما ادى الى تعزيز قدرة النظام المالي على الاستمرار ومنح السوق النقدية فرصة الاستقرار والديمومة في اشد الظروف الاستثنائية التي مرت بها بلادنا خلال الاعوام الاخيرة التي تلت العام 2003 (صالح ، 2011: 6). كما شهدت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك والتي تعد المقياس الأفضل للمستوى العام للأسعار ارتفاعات كبيرة خلال المدة (2000 – 2012) ، إذ تصاعدت الموجات التضخمية بفعل الإنفاق الحكومي الواسع بجوانبه المتعلقة بنفقات إعادة الأعمار والدعم والتوسع في نظام الحوافز وتواصل استمرار العجز المالي الحكومي الذي نجم عن التوسع في الإنفاق

دور سعر الفائدة والأرقام القياسية للأسعار وسعر الصرف في السياسة النقدية بعد عام 2003 في العراق

1- سعر الفائدة

لقد منح القانون رقم 64 لسنة 1976 البنك المركزي العراقي صلاحية تحديد الحدود العليا والدنيا لأسعار الفوائد التي تتقاضاها المصارف أو تدفعها في أعمالها المصرفية ، وعليه فإن السياسة النقدية في العراق قد اتسمت طيلة العقود الماضية بسياسة نقدية تعتمد سعر فائدة ثابت ، بمعنى أن سعر الفائدة امتاز بالجمود وعدم إمكانية تحديد معدلاتها عن طريق المصارف ، بمعنى آخر تحديد أسعار الفائدة بشكل إداري عن طريق البنك المركزي . وعلى هذا الأساس نرى ان المدة (1990 – 2004) عمد فيها البنك المركزي العراقي الى التدخل المستمر في تحديد تلك الأسعار فيما يخص المصارف كافة (الحكومية ، العامة ، الخاصة ، التجارية ، الزراعية) ، فأعتمد مجموعة من الآليات والسياسات ومنها رفع هيكل أسعار الفائدة كأداة من اجل جذب المدخرات ومحاولة احتواء جزء من السيولة الفائضة لدى الجمهور ، ويمكن القول ان هذا الرفع كان معتدلاً شيئاً ما وتدرجياً بما يتناسب والأهداف المتعددة لدور السياسة النقدية في هذه المرحلة .

من المعروف ان المنظمات الدولية توصي الدول المتحولة او التي تعمل بالإصلاحات الاقتصادية بتحرير اسعار الفائدة والحد من فرض الرقابة عليها والتخلص من سياسات والقيود الادارية عليها وتركها حرة تتحدد وفق اليات السوق لغرض جذب الاستثمار مع الموائمة بين الاستهلاك والإنفاق الاستثماري وكذلك الحد من توجيه الائتمان نحو القطاعات التي تعطيها الحكومة اولوية في التمويل على حساب القطاعات الأخرى والحد من وضع سقف ائتمانية على القروض الممنوحة لبعض القطاعات فضلاً عن الغاء او خفض نسبة الاحتياطي النقدي الاجباري المفروض على البنوك التجارية وإطلاق تحرير المنافسة البنكية الذي يتحقق بالغاء وإزالة القيود والعراقيل التي تعيق انشاء المصارف الخاصة برأسمال اجنبي او محلي وكذلك المؤسسات المالية المتخصصة والشاملة (بالقاسم ، 2012 : 6)

وقد سعى البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 وبعد صدور قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 عمد البنك المركزي ومنذ الأول من آذار عام 2004 إلى التحرير الفوري والتام لأسعار الفائدة على الأدوات المالية المحلية كافة (الودائع والقروض والأوراق المالية) حيث كان توجه البنك المركزي العراقي بالاعتماد على الوسائل غير المباشرة في تحقيق الأهداف الرئيسية التي سعى إليها والتي في مقدمتها خفض التضخم والحفاظ على مستوى مستقر للأسعار ، وقد ركز البنك المركزي على إشارة سعر الفائدة الاسمية (سعر السياسة) فضلاً عن

الحكومي في ظل عدم كفاية الإيرادات الاعتيادية الحكومية ، كما لعب الاقتراض الحكومي الداخلي من البنك المركزي والمصارف التجارية دوراً بارزاً في هذا المجال ، وذلك لعدم توفر وسائل تمويل أخرى غير النقدية (عبدالعزيز، 2002: 278) .

3- سعر الصرف

ان الدولة العراقية كانت تطبق ولفترة طويلة سعر صرف ثابت للدينار العراقي مقابل الدولار والبالغ (3.2) دولار لكل دينار وهو السعر الرسمي الذي يتم احتساب أسعار الصرف اليومية على أساس واتجاه وحركة العملات الدولية ، ولكن وبسبب العقوبات الدولية وما خلفتها من تبعات اقتصادية ادى الى التحول من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف المتعدد والتي بلغت فيه معدلات الصرف ما يزيد على ثلاثة عشر معدلاً بسبب عدم استقلالية البنك المركزي والتدخلات المختلفة للحكومة في عمل البنك المركزي والنظام الاقتصادي الاشتراكي للدولة ، وكان هنالك فرق كبير بين السعر الرسمي والموازي ، والسوق الموازية للصرف هي التي تقود وتحدد معدلات الصرف الحرة تامة تعمل باليات العرض والطلب ، وعلى هذا الأساس كان نظام الصرف في الاقتصاد العراقي ينتابه الكثير من التشوهات نتيجة لتلك التعددية الرسمية المختلفة فضلا عن سوق الصرف والأسعار التي تتحدد فيها . أما بعد عام 2003 وفيما يخص أسعار الصرف عمل البنك المركزي نافذة رسمية مركزية من اجل المحافظة على صرف الدينار تتولى بيع وشراء العملة الأجنبية على وفق آلية السوق ، وقد جاءت قيام نافذة العملة الأجنبية بعد فترة من سعر الصرف الثابت ، ليعلن انتهاء نظام

الصرف الثابت في العراق والتحول نحو الأنظمة المرنة للصرف (صالح ، 2008: 1) . لقد تجلّى أثر كل من معدلات التضخم وارتفاع العرض النقدي المشار إليهما سابقاً في سعر صرف الدينار العراقي، ويمكن للبنوك المركزية ايضاً ان تقوم بشراء كميات معينة من العملات الصعبة التي ترتبط بها عملاتها المحلية وذلك بغية الحفاظ على قيمها من الانخفاض او الانهيار، الامر الذي من شأنه ان يؤدي الى منع المزيد من التراكمات التضخمية او تصاعدات اكبر في المؤشرات الاقتصادية المهمة والحساسة كمؤشر اسعار المستهلكين (خوري ، 2008) .

ومن الملاحظ في الجدول (1) ان هنالك تأثير واضح وملحوس و مباشر، لإشارة سعر الصرف في تثبيت التوقعات التضخمية واعتدال الاسعار ، لكون السلع القابلة للتجارة تشكل حوالي (81 %) من (مكونات مؤشر التضخم العام) الرقم القياسي لأسعار المستهلك مما يعني ان تأثير اكبر في خفض التضخم كان مصدره الارتفاع الحاصل في سعر صرف الدينار العراقي الحقيقي الذي انعكس على انخفاض كثير من أسعار الاستيرادات أو استقرارها أو التصدي لارتفاعها (صالح ، 2008: 6).

جدول (1) سعر الفائدة والأرقام القياسية للأسعار وسعر الصرف في العراق للفترة (2000 – 2014)

السنة	سعر الفائدة	الرقم القياسي العام	سعر الصرف
2000	7.35	3742.5	1930
2001	7.35	4355.3	1929
2002	6.35	5196.6	1957
2003	6.35	6943.5	1764
2004	6	8815.6	1453
2005	8.5	12073.8	1472
2006	10.02	18500.8	1267
2007	16.3	24205.5	1203
2008	16.8	24851.3	1203

1182	24155.1	7	2009
1186	125.1	6	2010
1196	132.1	6	2011
1218	140.1	6	2012
1232	142.7	6	2013
1214	145.9	6	2014
1240.06	8901.72	8.13	المتوسط

المصدر / البنك المركزي العراقي / التقارير المالية للسنوات (2000-2014)

الاطار العملي

القروض كمتغير تابع Y والمتغيرات المستقلة تمثلت بمعدل سعر الفائدة X_1 وسعر الصرف الرسمي X_2 والأرقام القياسية للأسعار X_3 للفترة من 2000-2014 وكما مبين بالجدول الآتي :-

اولاً : تأثير المؤشرات الاقتصادية (سعر الفائدة ، سعر الصرف ، الأرقام القياسية للأسعار) على اجمالي حجم الائتمان المصرفي الزراعي للفترة من 2000-2014

بعد تحليل بيانات جدول 2 بواسطة البرنامج الاحصائي spss لبيان تحليل دالة الانحدار المتعدد باستخدام اجمالي

جدول (2) يبين اجمالي القروض وسعر الفائدة وسعر الصرف الرسمي والأرقام القياسية

في العراق للمدة من 2000-2012

السنة	اجمالي القروض مليون دينار Y	معدل سعر الفائدة X_1	سعر الصرف الرسمي للدنار العراقي X_2	الأرقام القياسية للأسعار X_3
2000	21408861	7.35	1930	3742.5
2001	17237630	7.35	1929	4355.3
2002	58364589	6.35	1957	5196.6
2003	63640048	6.35	1764	6943.5
2004	53471211	6	1453	8815.6
2005	60005942	8.5	1472	12073.8
2006	66022438	10.02	1267	18500.8
2007	77837465	16.3	1203	24205.5
2008	81314272	16.8	1203	24851.3
2009	148270000	7	1182	24155.1
2010	212394000	6	1186	125.1
2011	344291400	6	1196	132.1
2012	344203809	6	1218	140.1

142.7	1232	6	340445924	2013
145.9	1214	6	230478857	2014

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء لسنوات مختلفة و التقارير المالية السنوية للبنك المركزي العراقي

أساس منح القروض بضمانات عينية وقيود شديدة وفائدة مرتفعة ، هذا ما أدى الى استبعاد السواد الاعظم من جمهور المزارعين من الاقتراض ، وقد شكل ذلك كابحاً شديداً لوطأة لتنمية القطاع الزراعي ، وكذلك يعتمد القطاع المصرفي الزراعي في العراقي على المعايير المصرفية التقليدية في سياسته الائتمانية و بدرجات عالية من الحذر. و على العموم ان المصرف الزراعي في العراق مازال عملة يبتاه الحذر الشديد في منح القروض متجنباً أي درجة من المخاطرة وهذا سبب صعوبة وصول الائتمان الزراعي الممنوح الى صغار المستثمرين الزراعيين و رجال الأعمال العاملين في القطاع الزراعي ، بسبب عدم رغبة المصرف الزراعي المخاطرة بانتمان طويلة الأجل و بضمانات التدفقات النقدية للمشروع الزراعي بشكل أساس مع تخفيض القيود على الضمانات وخاصة العقارية، و لهذا السبب لم يستطع صغار المزارعين و هم الأغلبية الساحقة في القطاع الزراعي في الاستفادة من قروض المصرف الزراعي لعدم قدرتهم على توفير الضمانات العقارية.

وكذلك عامل عدم الاستقرار في الدولة خاصة في الجانب الأمني يجعل من أدوات السياسة النقدية قليلة الفعالية في تحفيز المصارف على جذب المدخرات المحلية والأجنبية للاستثمار في القطاع الزراعي، وعلى هذا الاساس تبدو حركة رؤوس الأموال غير مرتبطة او حساسة اتجاه أدوات السياسة النقدية في العراق المحلية منها والأجنبية.

ثانياً : قياس علاقة ارتباط عدد العاملين في القطاع الزراعي والنتائج الزراعي الإجمالي واجمالي القروض الزراعية في العراق للمدة من 2004-2014

بعد قياس علاقة الارتباط بين عدد العاملين في القطاع الزراعي والنتائج الزراعي الإجمالي من خلال الحصول على معامل الارتباط بيرسون بواسطة spss وكذلك عدد العاملين في القطاع الزراعي واجمالي القروض الزراعية من خلال بيانات الجدول الاتي :-

بينت نتائج التحليل اثر السياسة النقدية (سعر الفائدة ، سعر الصرف ، الأرقام القياسية للأسعار) على اجمالي قروض المصرف الزراعي في العراق للفترة من 2000-2012 بعد التحليل الاحصائي ظهرت نتائج الدالة النصف اللوغاريتمية بموافقتها لمنطق الاقتصادى وكانت بالشكل الاتي :-

$$\ln Y = 23.078 - 0.045X_1 - 0.003X_2 - 3.59X_3t$$

$$(33.18) \quad (-0.857) \quad (-7.181) \quad (-1.820)$$

$$R^2 = 0.83 \quad D.W = 1.918 \quad F = 18.807$$

يتضح من هذه الدالة ان معامل التحديد R^2 قد بلغت قيمته 0.83 تبين ان هذه النسبة تدل على التغيرات التي تطرا على اجمالي القروض الزراعية تعزى الى العوامل المستقلة في الدالة وتبقى 17 % تعزى الى عوامل أخرى لم تخضع للقياس في هذه الدراسة والى متغيرات أخرى تقع ضمن المتغير العشوائي ، و اشارة اختبار F الى معنوية الدالة ككل ، اما معاملات الانحدار للعوامل المستقلة فقد ظهرت بانها غير مطابقة للتفسير الاقتصادي ، بالنسبة لمعامل انحدار سعر الفائدة بانه غير معنوي على مستوى 0.05 من اختبار t حيث بلغت قيمتها (-0.817) ويشير الى ان أي زيادة في سعر الفائدة بنسبة 1% فان حجم القروض الممنوحة تنخفض بنسبة 0.04 ، اما بالنسبة لمعامل انحدار سعر الصرف حيث بلغت قيمة t على مستوى 0.05 هي (-7.181) وتشير الى معنوية المعامل أي عند زيادة سعر الصرف بنسبة 1% فان القروض سوف تنخفض بنسبة 0.003 وان هذه المغالاة تؤثر على الناتج المحلي وبالتالي على انخفاض حجم القروض الممنوحة ، اما معامل انحدار التضخم (الأسعار القياسية) فقد اثبتت معنويتها عند مستوى 0.05 وكانت قيمة t (-1.820) وتشير الزيادة بنسبة التضخم بنسبة 1% فان حجم القروض تنخفض بنسبة 3.59 وذلك لان التضخم يؤدي الى انخفاض راس المال للمؤسسات المقرضة وهذا العامل جاء بأكبر نسبة من بقية العوامل الأخرى في النموذج من ناحية التأثير. ومن مما سبق نلاحظ ان القطاع المصرفي الزراعي في العراق يعمل على

جدول (3) يبين عدد العاملين في القطاع الزراعي والنتائج الزراعي الإجمالي واجمالي القروض الزراعية في العراق للمدة من 2004-2014

السنة	عدد العاملين في القطاع الزراعي الف نسمة	النتائج الزراعي الإجمالي مليون دولار	اجمالي القروض مليون دينار
2004	1229	2486.86	53471211
2005	1266	2599.00	60005942
2006	1304	3713.00	66022438
2007	1343	4335.00	77837465
2008	1443	4477.00	81314272
2009	1452	5820.88	148270000
2010	1467	7150.63	212394000
2011	1461	7086.60	344291400
2012	1504	8568.00	344203809
2013	1558	9213.00	340445924
2014	1583	9349.88	230478857

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء لسنوات مختلفة و المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، إصدارات مختلفة.

القطاع يستوعب جزءاً كبيراً من اليد العاملة واعتباره يوفر الامن الغذائي للبلد.

2- لازل الائتمان المقدم من قبل المصرف الزراعي ضعيفاً، وكذلك لم تستطع السياسة النقدية من جمع مدخرات كافية عبر ادواتها .

3- تركزت الدراسة على محاور رئيسة ثلاثة هي التضخم (الأرقام القياسية للأسعار) وسعر الفائدة وسعر الصرف وبعد التضخم النقدي من اهم العوامل التي تؤثر على مؤسسات الإقراض الزراعي في العراق، كونها تفقد جزء كبير من أموالها نتيجة انخفاض قوتها الشرائية ونتيجة عدم مقدرتها على تلبية الطلب المتزايد على القروض من قبل المزارعين.

4- عدم استقرار سعر الفائدة ويكون في حالة ارتفاع وانخفاض وهذه التغيرات في أسعار الفائدة تعد معظمها تغيرات إدارية وليست حسب قوى السوق مما يعمل على حدوث تشوهات في أسعار الفائدة تنعكس بصورة مباشرة على أسعار السلع الزراعية.

بينت نتائج التحليل ان بلغ معامل الارتباط بيرسون(0.95) بين عدد العاملين في القطاع الزراعي والنتائج الزراعي الإجمالي على مستوى 0.01 وهذا يعني ان هنالك ارتباط موجب طردي قوي جداً، أي عند زيادة عدد العاملين يؤدي الى زيادة الناتج الزراعي الإجمالي ، بينما بلغ معامل الارتباط (0.89) بين عدد العاملين واجمالي القروض الزراعية على مستوى 0.01 أي ارتباط موجب طردي قوي أي عند زيادة حجم القروض الزراعية يؤدي الى زيادة عدد العاملين في القطاع الزراعي كون القروض تعد الجانب المهم في دعم القطاع الزراعي لدعم الفلاحين من خلال منح تلك القروض .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

من جملة النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة أمكن التوصل إلى الاستنتاجات الآتية :-

1- ان السياسة النقدية لازالت امام تحدي خطير في تنشيط الائتمان المصرفي وخاصة الزراعي على اعتبار ان هذا

مكتبة الجزائر العاصمة وقائع الابحاث الاقتصادية الثقافية مسابقة (FES) الجزائر ، العدد (5473) .

محمد ، مظهر صالح .(2011). السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي ، البنك المركزي ، 2011.

سامي خليل .(1982). النقود والبنوك . الكويت : شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع .

عدنان مناتي .(2012). النقود والمصارف ، ط1 . بغداد : مطبعة الكتاب .

عقيل ، جاسم عبدالله .(1999). النقود والمصارف ، ط2 . عمان : دار مجدلاوي للنشر .

عبد المنعم ، السيد علي نزار سعد الدين .(2004). النقود والبنوك والاسواق المالية ، ط1 . الاردن : دار حامد للنشر، الاردن .

فلاح ، حسن ثوني .(2009). العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع اشارة للعراق ، المجلد الثاني لوقائع المؤتمر الاول . جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد .

مظهر ، محمد صالح .(2008). السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ، البنك المركزي .

مظهر ، محمد صالح .(2008). نظام معدلات الصرف في العراق : نموذج تشخيصي للواقع العراقي .

نجيب ، عبد العزيز الوتار .(1994). دور السياسة النقدية والمالية في التنمية الاقتصادية . مجلة العمل، العدد (4)، السنة الأولى، عمان.

وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتقنية المعلومات لسنوات مختلفة.

البنك المركزي العراقي www.cbi.iq.

البنك المركزي العراقي، التقارير المالية السنوية ، المديرية ، العامة للإحصاء والأبحاث ، أعداد مختلفة.

البنك المركزي العراقي .(2002). المديرية العامة للإحصاء والأبحاث . النشرة الإحصائية السنوية لعام 2008 . بغداد : بيت الحكمة .

المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، الخرطوم ، إصدارات مختلفة لعدة سنوات .

Williamj , Baumol & Alan S. Blinder .(1998). "Economics- principles and policy" ، 7th Edition، the dryden press، U.S.A .

The European Central Bank.

5- عدم ثبات سعر الصرف خلال مدة الدراسة بين الارتفاع والانخفاض وهذا يؤثر على أصحاب القروض .

6- وجود علاقة بين عدد العاملين في القطاع الزراعي والنتاج الزراعي الإجمالي والقروض الممنوحة أي تأثير احدهما على الاخر بشكل إيجابي .

التوصيات

على ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن اقتراح بعض التوصيات وكالاتي :-

1- يجب على السياسة النقدية استخدام ادوات تشجيعية من اجل جمع المدخرات المحلية وزيادة الثقة بالجهاز المصرفي لدى الجمهور من اجل اعادة الكتلة النقدية الى الجهاز المصرفي وخصوصا ان العملة في التداول تشكل الجزء الاكبر من عرض النقد.

2- لا بد من وجود تجديد كفاء وشامل للبنية التحتية للمصرف الزراعي بما في ذلك القدرة على إجراء منح الائتمان إلكترونياً في داخل العراق و خارجه.

3- تحديد سعر الفائدة المستوفاة عن القروض الزراعية على أساس التكلفة الحقيقية للأموال المقترضة مع الأخذ بنظر الاعتبار معدل التضخم السنوي السائد في العراق.

4- ضرورة اعداد دراسة لامكانية تطبيق مبدأ أسعار الفائدة التفضيلية حسب الفئات وحجم القروض وأغراضها الزراعية.

5- تثبيت سعر الصرف وجعل العملة المحلية لها قيمة أكثر من حقيقتها لتقليل الاستيراد وتشجيع الإنتاج المحلي من خلال زيادة حجم القروض الزراعية.

6- ضرورة ان تكون هناك زيادة بحجم القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي بين سنة وأخرى لأنها سوف تعود بزيادة راس المال الخاص بالمصرف .

7- ضرورة ان يكون تسديد القروض على اساس الحاصل او المنتج الزراعي .

المصادر

إكرام ، عبد العزيز .(2002). الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل ، ط1 .

اميل ، قسطندي خوري .(2008). موجبات تغيير أسعار الفائدة ، الحوار المتمدن ، العدد: 2340 .

بن علال ، بلقاسم .(2012). أثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر ، مؤسسة فريدر تيد ابيرت :

Monetary Policy .(2004). This Publication was
Produced under The Responsibility of The
Executive Board of (E C B) Germany.